

## توجيه كلام العلماء الذين أجازوا المشاركة في البرلمانات

### الشيخ هشام بن نواز الهبلي حفظه الله

سئل الشيخ حفظه الله

بالنسبة لشبهة أنه وجد بعض فتاوى للعلماء في جواز دخول البرلمانات، ففتوى اللجنة الدائمة وفتوى الشيخ العثيمين وغير ذلك . فما الرد علي ذلك ؟

فهذه فتاوى المشايخ ونحن خلف المشايخ وعليه فلا بد أن نقول بدخول البرلمانات.

فأجاب الشيخ حفظه الله

نقول **أولاً** : نوجه إليكم شيئاً منذ متى وأنت تقولون بكلام المشايخ إنكم محاربون للمشايخ وتتهمون المشايخ بأنهم لا يفقهون الواقع .:

أول شيء المشايخ يحرمون المظاهرات قلتم ( ما يعرفون شيئاً ) المشايخ حرموا الخروج علي السلاطين قلتم " ما يعرفون شيئاً " هذا واقعهم يفتون فيه . أما واقعنا فلا يفتي فيه المشايخ.

فما بال المشايخ الآن صار الواقع واقعهم وصارت الفتوى مصدرهم . غول أنت تعتقد اتباع هؤلاء المشايخ وصلاحيه هؤلاء.

لهذا نقول قد اتفق العلماء علي أن قتل النفس ولو تحت مسمى الجهاد أن هذا من قتل النفس ولا يجوز فماذا فعلت أنت؟

قلت هذا لا ينبغي ولا يفتي في هذه المسائل إلا من رأى أمه يقرر بطنها أمامه وإلا من رأى أباه تطير رقبته هذا الذي يفتي ، إنما هؤلاء المشايخ الذين يجلسون عند السلاطين ويجلسون في البرج المشيدة ما يفتون في هذه المسائل ولا في هذا الواقع .

ولما أفتى المشايخ في الصلح مع اليهود . قلتم لا نأخذ بفتوى المشايخ فما بالكم الآن تأخذون بفتوى المشايخ وصار المشايخ علماء وفقهاء في مسألة الانتخابات - ما شاء الله - وكان لا يفقهون الواقع في مسألة المظاهرات والخروج علي المسلمين .

**الأمر الثاني** أن هؤلاء المشايخ ما أطلقوا فتاواهم بل جعلوها مقيدة بالشروط والأغلال

فأين تلکم الشروط والأغلال ؟ فإنکم لو عرضتم ما تفعلون علی کلام المشايخ لوجدتم أن الفعل الواحد منکم تعارضه کل فتاوی المشايخ.

سئلت اللجنة الدائمة عن من یدخل البرلمان ویقسم علی القانون ؟ قالوا هذا لا یجوز لأنه لا یجوز القسم علی القانون واحترامه لأنه یتصادم مع الشريعة ، وأن القسم علی الدستور لأصغر مخالفتم فکیف بما دونه ؟ فلماذا لا تأخذون بهذا ؟

مراد المشايخ من هذا أن تدخل فتنکر. تقول " هذا باطل .. هذا حلال .. هذا حرام .. هذا لا یجوز .. اتركوا حکم الجاهلية .. تعالوا إلى حکم الله .. طبقوا الشريعة .. ما فی أحزاب .. أنت لیبرالي اذهب .. وأنت علماني لا تأخذ قولک .. أنت اشتراکي نعوذ الله من اشتراکیتک .. وأنت تقدم القانون علی الشرع نعوذ بالله .

أو أن المشايخ یقولون ادخل ووقع علی أن السیادة للقانون ؟؟ وقع علی جواز أن یتولی الأمر امرأة .. وقع علی جواز أن یتولی الأمر نصراني .. وقع .. وقع .. وقع .

ما قال المشايخ هذا أبداً. فإن المشايخ جعلوا المسألة من باب النهي عن المنکر ولهذا فرق بین تحريم المشايخ لتكوين الأحزاب وفتوی المشايخ فی دخول البرلمان فدخول البرلمان علقوه بهذا أن تدخل فتنکر أن تزیل هذا المنکر لعل الله سبحانه وتعالی أن ینفع بك .

ولهذا الشیخ ابن عثیمین قال لو أنك وحدک فقد ینفع الله سبحانه وتعالی بك " لما یدخل الواحد وهی قوی یقول قال الله .. قال رسوله .. قال أبول عباس : قال مجاهد . قال عطاء ، وجاء عند البخاری کذا ، وروی الترمذی کذا ، وجاءت رواية کذا عند الذهبي ، انفرد بها .

والله جزاک الله خیر لو تدخل تقرر هذا - یعنی من باب التنزل - لو کان هذا فهذا مراد المشايخ .

أما المشايخ یقولون ادخل تقرر ما علیه العلمانيون والليبراليون ، وهذه الأحزاب التي یقوم علیها هذا البرلمان .. هذا اقتراء عظیم علی المشايخ .

ولهذا سئل الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - سؤالاً صريحاً ..

يا شيخ أنت قلت بهذه الشروط.

قال الشيخ " وما هذه الشروط ؟ "

قالوا قلت كذا وكذا ..

قال الشيخ " وهل هذه موجودة ؟ "

قالوا لا .

قال الشيخ " إذن هي نظرية "

الشيخ الألباني نفسه يقول هذا .

ونحن أسعد الناس باتباع هؤلاء المشايخ ونحن لا ننطابق في شيء حتى ننظر في كلام علمائنا ومشايخنا ، هم علي رؤوسنا .

**الأمر الثالث :** أننا نعرض فتاوى مشايخنا وعلمائنا وأعظم من مشايخنا وعلمائنا من الأئمة الأربعة وغيرهم على الكتاب والسنة فما وافق ( قبل ) وما خالف ( رد ) فلو اتفق الفقهاء الأربعة على مسألة وتبين الدليل بطلانها لما دعي الواجب علينا ؟ علينا أن نأخذ بالدليل .

وعليه فإن الناظر إلي فتاوى أهل العلم . فإنهم بنوها على مصلحة معينة هذه المصلحة غير متحققة أصلاً ، وهذه المصلحة غير واردة أصلاً ، وعليه فلا دليل على صحة هذه الفتوى . فإن مشايخنا علمونا أنه لا ينبغي الاندراج تحت حكم الجاهلية ، لذلك فإذا دخلت ضمن هذه القوانين فلا بد أن تندرج تحت حكم الجاهلية

ولهذا حرموا أن يكون الحزب ذا مرجعية إسلامية . هذا لا يجوز . شرط أساسي ألا يكون هناك حزب ذو مرجعية إسلامية ، وإذا كان هناك حزب له مرجعية غير إسلامية إذن يبقى أن تكون مرجعيته ( علمانية - ليبرالية ) وغير ذلك من هذه الأشياء . فكيف تحصل الموافقة علي هذا ؟ وعليه أقول لكم وباختصار شديد طالعوا بنود التأسيس ذو، أي حزب من الأحزاب سواء إسلامية أو غير إسلامية ستجدون هذه البنود موجودة " أن تكون

السيادة للقانون ، المطالبة بحرية الأحزاب بجميع صورها يعني تعطي الحرية للحزب العلماني والليبرالي .. وهكذا .

وقد كان القانون كفراً بالأمس فأصبحت السيادة له اليوم .

من من المشايخ قال السيادة للقانون ؟ يا من تتبعون فتاوى المشايخ . أين آياتكم " ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريشون أن يتحاكموا إلى الطاغوت " وأنتم الآن تسارعون وتجيشون الناس بهذا .

أين أنتم من الآيات التي استدللتم بها بالأمس " أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون " . أين أنتم من قوله تعالى " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيما شجر بينهم " هذه النصوص أين ذهبت ؟؟ وأنتم تقرررون هذا .

فلم تقولوا هذا باطل ونحن مضطرون - مثلاً- . لا أنتم تضعون بأيديكم أن السيادة للقانون وأن الأحزاب ينبغي كذا.. وإننا نطالب بدولة عصرية تقوم علي أسس إسلامية حديثة . وليس بدولة إسلامية وغير ذلك من تلك الأمور التي لو نظرت إليها لوجدت العجب العجيب . فأين هذا من فتاوى المشايخ ؟ !!

هل يقر المشايخ أن يتولى الأمر امرأة ؟ ! هل يقر المشايخ أن يتولى الأمر نصراني ؟ ! هل يقر المشايخ بأن السيادة للقانون ؟ ! اتقوا الله .. ولا تستعملوا هذه الفتاوى تنشرونها من باب الدرع الواقى وإلا فأنتم أبعد الناس عن فتاوى المشايخ ، أضغاث إلى ذلك أنكم أهدرتم هذه القيود والشروط التي وضعها أهل العلم ، ولم تجمعوا بين الفتاوى كلها لتعلموا أن مرادهم - ولا نتابعهم علي ما قالوا - مرادهم أن تدخل لتذكر المنكر : وأن هذا الأمر أمر محرم عليك أصلاً و تقول بهذا وتعتقده .

والدليل علي هذا راجع بنود تأسيس الأحزاب وأنت تجد العجب العجيب حتى أنذا الآن لا ندري ما الفرق بينك وبين من سبقك ؟ ما الفرق بينك وبين حكومة علمانية ليبرالية ؟ إذا كنت تحارب العلمانية وأنت تقر هذه الأحزاب العلمانية وتقر هذه الأحزاب الليبرالية ، ولهذا الشيخ العلامة مقبل بن هادي - رحمه الله تعالى - لما اطلع علي هذا الأمر وسئل عن فتاوى بعض المشايخ في هذا الأمر أجاب : بهذا الجواب الذي اختصرته لكم وبينته لكم وبالتالي نحن مع المشايخ لكن إذا ظهر شيء خالف الدليل فإبنا نبين لسننا الذين نضرب

بكلامهم عرض الحائط ، لكننا نفهم كلامهم ونجمع بين كلامهم في جميع فتاواهم ونعلم شروطهم ونعلم أسسهم ونعلم علي أي شيء تُبنى الفتوى وغير ذلك من هذه الأشياء لا أننا ننظر بمنظور أو بعين من قال الله - عز وجل - فيه " وأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله "

فلهذا عليكم أن تخفوا هذه الفتاوى أو توضحوا كما نوضح نحن الآن إذا كنتم بغاة حق ، وكما أظهرتم هذه الفتاوى الآن عليكم أن تظهروا جميع الفتاوى بدلاً من أن تقولوا أن (الفتوى مسيسة) أو (إن هؤلاء العلماء إنما هم حمير السلطان يستعملهم السلطان كالعبيد حيثما أراد) . فلماذا تظهر هذه الفتاوى الآن ، فهؤلاء يمشون علي (النبت) ليلاً ونهاراً لاستخراج مثل هذه الفتاوى ليشككوا المسلمين في هذا ، ولهذا أنا لو أفتي الآن بدخول البرلمان لرأيتم مع المحاربة لنا لرأيتموها مطبوعة وموزعة علي الناس ويقولون فلان يفتي بهذه المسألة ، مع أنهم يعارضونك ويحاربونك . لكن إذا وجدوا شيئاً يخدم حزبهم ويخدم معتقدهم فإنهم يقولون بهذا الأمر .

وعليه فقول الله عز وجل " تولى ما تولى "

بيان لقاعدة عظيمة وهي (الجزاء من جنس العمل) ، وأن الإنسان إذا طلب الحق وطلب الخير وحرص عليه فإن الله عز وجل يهديه بإذن الله تبارك وتعالى ، ومن طُبع نفسه علي العناد والمشاقة فكيف يُهدي ؟؟ " إن الله لا يهدي من يضل " .

ولهذا نحن نطالبهم بأن يذكروا كلامهم الأول في هذا إذا ذكروا كلامهم الأول تبين الحق إن شاء الله .